التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الأفريقية بالأرقام

أثر التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الأفريقية

معهد ترانز ناشيونال

تشرين الأول 2019

تأليف: بيتينا مولر و سيسيليا أوليفيت

تحرير: فلياكتا فيلان

تصميم: رومينا أورفايك www.tipa.com.ar

نشر: معهد ترانس ناشونال

أمستردام، 9 تشرين الأول 2019

بالإمكان اقتباس وإعادة صياغة محتويات هذا التقرير لأغراض غير تجارية، شريطة أن يتم ذكر المصدر بشكل ملائم.

أثر التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الأفريقية

الفهرس

الطفرة الأخيرة في دعاوى التحكيم ضد أفريقيا	2
الدول الأفريقية الأكثر تعرضا لدعاوى التحكيم	3
الرابحون والخاسرون في قضايا تسوية المنازعات	3
الدول الأفريقية التي خسرت أكبر عدد من القضايا	4
تكاليف دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول	5
جنسيات المستثمرين	6
المعاهدات التي تم الاستناد اليها	7
القطاعات المتأثرة بدعاوى التحكيم	7
مؤسسات التحكيم	7

الرسومات البيانية

الرسم 1 – عدد القضايا التي تم رفعها ضد الدول الأفريقية بحسب السنة	2
الرسم 2 – حال قضايا التحكيم المرفوعة من قبل المستثمرين ضد الدول الأفريقية	3
الرسم 3 – الدول الأفريقية التي خسرت أكبر عدد من قضايا تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول	4
الرسم 4 – قرارات التحكيم أو التسوية الثمانية الأكثر تكلفة	5
الرسم 5 – تكاليف التحكيم في دعاوى الاستثمار لكل دولة	6
الرسم 6 – دول ومناطق المستثمرين الذين رفعوا دعاوى تحكيم على الدول الأفريقية	6
الرسم 7 – القطاعات العشرة الأولى من حيث عدد القضايا عدد الدعاوى التي رفعت ضدها	7

التحكيم في منازعات الاستثمار على الدول الأفريقية بالأرقام

تعرضت الدول الأفريقية إلى 106 قضية تحكيم معلنة مستندة الى اتفاقيات استثمار[1].

خلال العقدين الماضيين، شهد العالم تفاقم كبير في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. في عام 1995 ، كان عدد القضايا المعلن عنها 6 قضايا، ليصل هذا العدد إلى 942 قضية حاليا [2]، مما يمثل 11% من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول حول العالم.

الطفرة الأخيرة في دعاوى التحكيم ضد أفريقيا

في عام 1993، رفعت أول دعوى قضائية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنذ ذلك الحين، شهدت الدول الإفريقية ارتفاعا متدرجا في عدد هذه الدعاوى، وعلى وجه خاص في عامي 2016 و2017.

بين 2018 و2013، شهدت الدول الإفريقية طفرة لم يسبق لها مثيل في الدعاوى القضائية التي رفعت ضدها، حيث كان مجموع عدد الدعاوى أكبر من تلك التي تم رفعها خلال العشرين سنة الماضية.

الرسم (1)

عدد القضايا التي يتم رفعها ضد الدول الأفريقية بحسب السنة

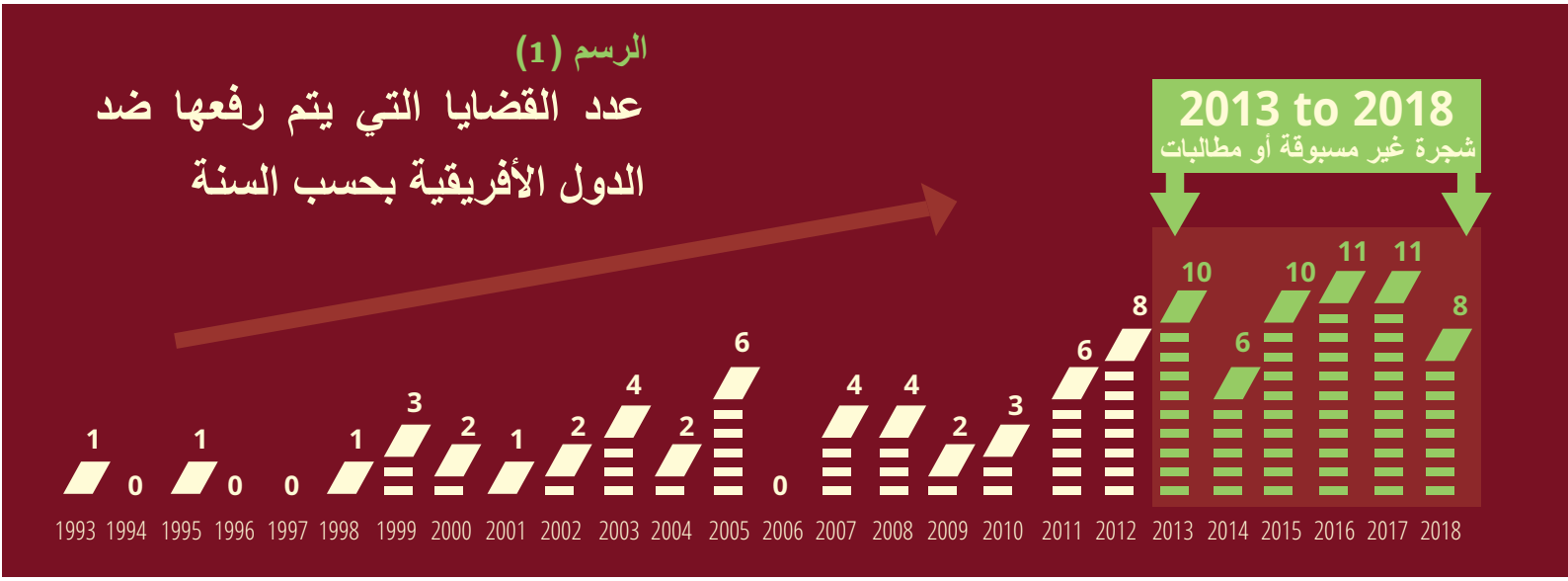

الدول الأفريقية الأكثر تعرضا لدعاوى التحكيم

لغاية الآن، تم رفع دعاوى قضائية على 28 دولة إفريقية –أي نحو 50% من دول المنطقة – من قبل المستثمرين في محاكم التحكيم الدولية، وثلاثة من هذه الدول

– مصر، ليبيا والجزائر – تلقت 51% من الدعاوى التي تم رفعها على الدول الإفريقية.

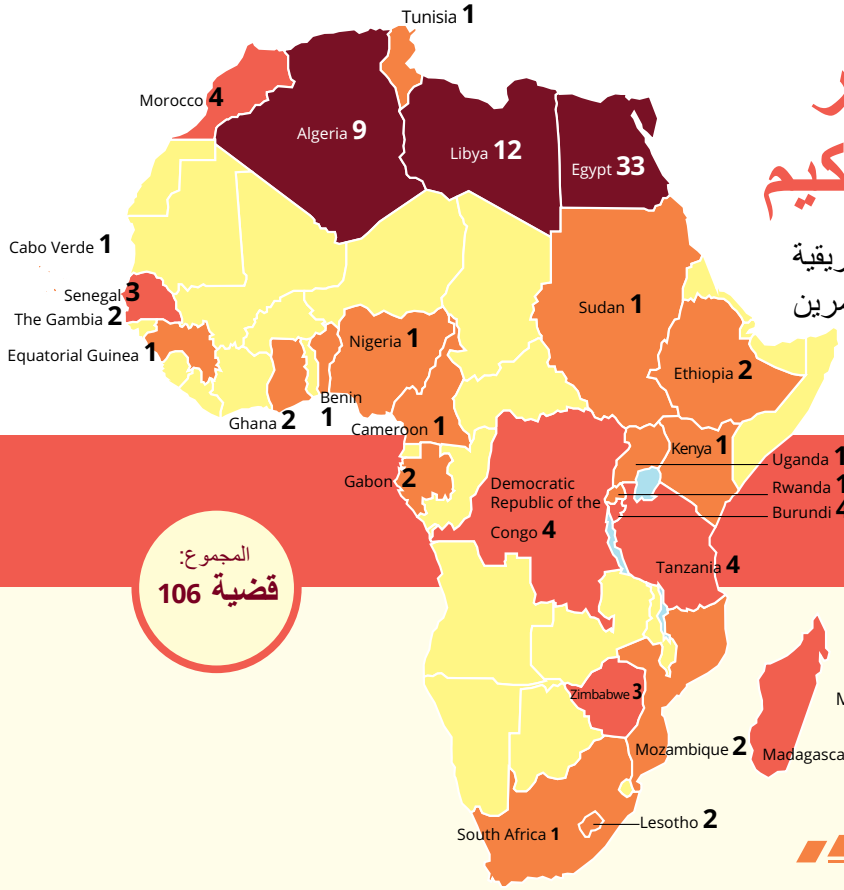

الرابحون والخاسرون في قضايا تسوية المنازعات

باتت الحكومات، أي الدول، الخاسر الأساسي في قضايا تسوية منازعات الاستثمار.

وفقا للتقييم الذي أجريناه على 61 قضية ضد الدول الإفريقية، تم التحكيم لصالح المستثمرين في 64% من القضايا التي انتهت إما بقرار من المحكمة أو بتسوية بين الأطراف [3].

وفي هذه الأثناء، ثلث هذه القضايا بانتظار قرار في تسويتها.

الرسم (2)

حال قضايا تسوية المنازعات المرفوعة من قبل المستثمرين ضد الدول الأفريقية

الوضع الراهن للقضايا	المجموع	تسوية بين الأطراف	قرار لصالح المستثمر	قرار لصالح الدولة	القضايا الموقفة	القضايا المعلقة
	106	19	20	22	7	38
		نتيجة الفائدة للمستثمر 64%		نتيجة الفائدة للدولة 36%		لا يوجد نتيجة

من الجدير بالذكر أن الدول التي تخضع لنظام التحكيم الدولي لا تفوز لأنها غير قادرة على اقامة دعوى تحكيم ضد المستثمر. وفي كثير من الحالات، تكون الدول خاسرة، إذ حتى لو أصدرت هيئة التحكيم قرارا لصالحها، عليها دفع ملايين الدولارات للمحامين مقابل تكاليف الدفاع والتحكيم. وقد تصل تكاليف محامي الاستثمار إلى 1,000 دولار أمريكي بالساعة وتكاليف المحكمين إلى 3,000 دولار أمريكي في اليوم. على سبيل المثال قضية مجموعة شركات هـ وهـ للاستثمارات (H&H Enterprises Investments) ضد الحكومة المصرية بشأن عقد إدارة وتشغيل فندق. فبالرغم من إعلان المحكمة عن عدم اختصاصها ورفض ادعاءات المدعي، حكمت على الحكومة المصرية بتحمل التكاليف القانونية وتكاليف التحكيم الخاصة بها، والتي تعدت 1.5 مليون دولار أمريكي [4].

كما أن في بعض الحالات، يفرض على الحكومات تغطية تكاليف المستثمرين القانونية. فعلى سبيل المثال قضية شركة يونيون فينوزا (Unión Fenosa) وقيام الحكومة المصرية بدفع أكثر من 1.5 مليون دولار أمريكي لمحاميها، وبما أن الحكومة خسرت الدعوى، فرض عليها أيضا دفع التكاليف القانونية والتحكيم عن الشركة والتي وصلت إلى 10.7 مليون دولار أمريكي [5].

الدول الأفريقية التي خسرت أكبر عدد من القضايا

إذا قمنا بتقييم نتائج قرارات التحكيم في كل دولة، سنلاحظ أن كل من ليبيا وزمبابوي وبوروندي تأثرت على وجه خاص من نتائج دعاوى التحكيم لتسوية المنازعات المرفوعة من قبل المستثمرين، ووجود اختلال كبير لصالح المستثمرين في القرارات الصادرة ضد هذه الدول.

وبالنظر إلى التجربة الليبية، نلاحظ أن في كل الحالات التي أصدرت فيها هيئة التحكيم قرارات، فقد كانت لصالح المستثمر. وينطبق الأمر ذاته على كل من بوروندي وزمبابوي حيث رفع المستثمرون ثلاثة قضايا على كل دولة وكانت جميع القرارات لصالح المستثمرين.

في حال جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين الدعاوى الأربعة التي تم رفعها ضد الدولة، أصدر المحكمون قرارين لصالح المستثمرين وقامت الكونغو بتسوية قضية ثالثة.

الرسم (3) الدول الأفريقية التي خسرت أكبر عدد من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

	جمهورية الكونغو الديمقراطية	بوروندي	زيمبابوي	ليبيا
قضايا تم البت فيها	4	3	3	5
قرارات لصالح المستثمر	2 50%	2 75%	3 100%	5 100%
قرارات لصالح الدولة	1 25%	0 0%	0 0%	0 0%
قرارات التسوية	1 25%	1 25%	-	-

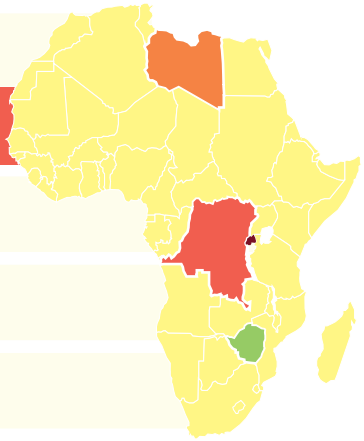

تكاليف دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

تصل تكاليف دعاوى الاستثمار إلى ملايين ومليارات الدولارات ولها القدرة على ترك اثار سلبية جدا في الموازنات العامة للدول الإفريقية.

المطالبات المالية للمستثمرين

منذ عام 1993 وصل مجموع المطالبات المالية إلى 55.5 مليار دولار أمريكي[6]. وبما أننا لا نعرف المبالغ التي يطالب بها المستثمرين في أكثر من نصف القضايا (54.7%) نستطيع القول إن المبالغ التي تم المطالبة بها قد تساوي ضعفي المبلغ سالف الذكر.

في 36 قضية، قدم المستثمرون مطالبات مالية بمبلغ 100 مليون دولار على الأقل، وفي 10 حالات وصلت المطالبات إلى 10 مليار دولار أمريكي أو أكثر. كما تلقت كل من الجزائر ومصر مطالبات مالية بمبلغ 15 مليار دولار ضد كل منها.

المبالغ التي طلب من الدول دفعها أو وافقت على دفعها للمستثمرين

حتى الآن، حكم على الدول الأفريقية (من قبل المحكمين) أو وافقت هذه الحكومات (عن طريق التسوية) على دفع مبلغ 4.6 مليار دولار أمريكي[7]. المبالغ التي تم دفعها في ثلثي الحالات لا تزال غير معروفة، فمن المرجح أن هذا المبلغ أعلى بكثير من المبلغ سالف الذكر. لكن هذا المبلغ يعادل نحو ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لدولة جامبيا أو ضعفي إجمالي الناتج المحلي لجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2018[8]. كما أنه يعادل كامل المساعدات الإنمائية التي تلقتها اثيوبيا عام 2018[9].

قامت مصر بدفع مبلغ 2 مليار دولار أمريكي إلى شركة يونيون فورزا (Unión Fenosa)، وكان هذا أعلى مبلغ دفعته دولة أفريقية مقابل مطالبة واحدة.

قضية شركة يونيون فيروزا ضد مصر

شركة يونيون فيروزا للغاز هي شركة اسبانية-إيطالية، طالبت بمبلغ 3.2 مليار دولار أمريكي في إطار قضية رفعتها امام محكمة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بعد قيام الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بقطع امدادات الغاز في أعقاب الربيع العربي تحت ذريعة نقص الطاقة في السوق المحلي[10].

الرسم (4) قرارات التحكيم أو التسوية الثمانية الأكثر تكلفة

تكاليف تسوية منازعات الاستثمار لكل دولة

شهدت مصر أعلى عدد من المطالبات المالية، وحتى الآن، حكم عليها أو وافقت على دفع 2.1 مليار دولار أمريكي للمستثمرين. وتأتي ليبيا في المقام الثاني، حيث دفعت مبلغ 1.4 مليار دولار، ودفعت الجزائر مبلغ 920 مليون دولار. وعلى الأرجح أن هذه المبالغ أعلى من تلك سالفة الذكر بما أن معظم الحالات تفتقر إلى بيانات مالية.

الرسم (5) تكاليف تسوية منازعات الاستثمار لكل دولة

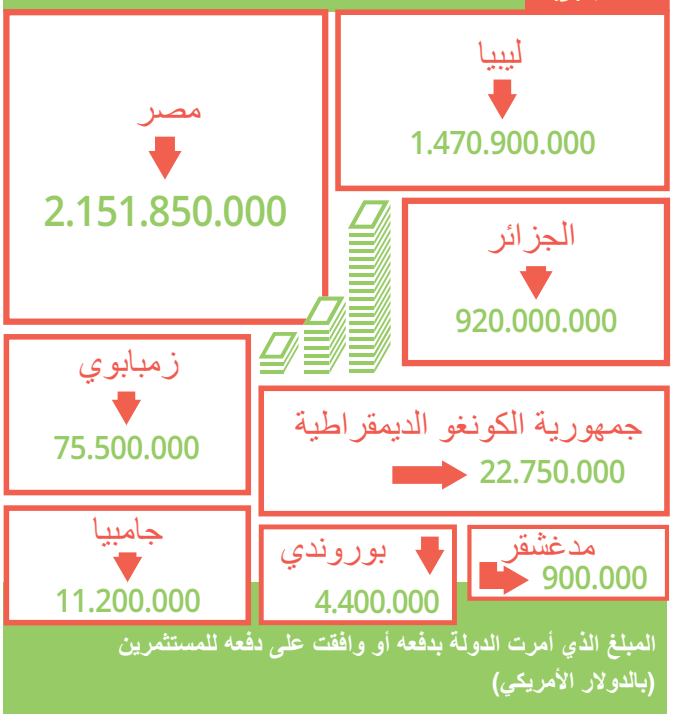

جنسيات المستثمرين

الرسم (6)

الدولة الأم للمستثمر	الولايات المتحدة	إيطاليا	هولندا	المملكة المتحدة	لوكسمبورغ	بلجيكيا	فرنسا
عدد الدعاوى	12	10	9	9	8	7	7

المصدر: إحصاءات مبنية على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

قام المستثمرون الأوروبيين برفع معظم دعاوى التحكيم ضد الدول الأفريقية، بنسبة 70% من مجموع القضايا. ووصل عدد دعاوى التحكيم التي رفعها المستثمرين من الولايات المتحدة إلى 12 قضية. شكل مجموع دعاوى التحكيم المرفوعة من قبل أوروبا والولايات المتحدة أكثر من 80% من مجموع دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي رفعت ضد الدول الأفريقية.

هناك منازعات بين الدول الإفريقية فيما بينها إلا ان عددها قليل، ومن بينها دعاوى رفعت من قبل جنوب أفريقيا ضد دول افريقية الأخرى.

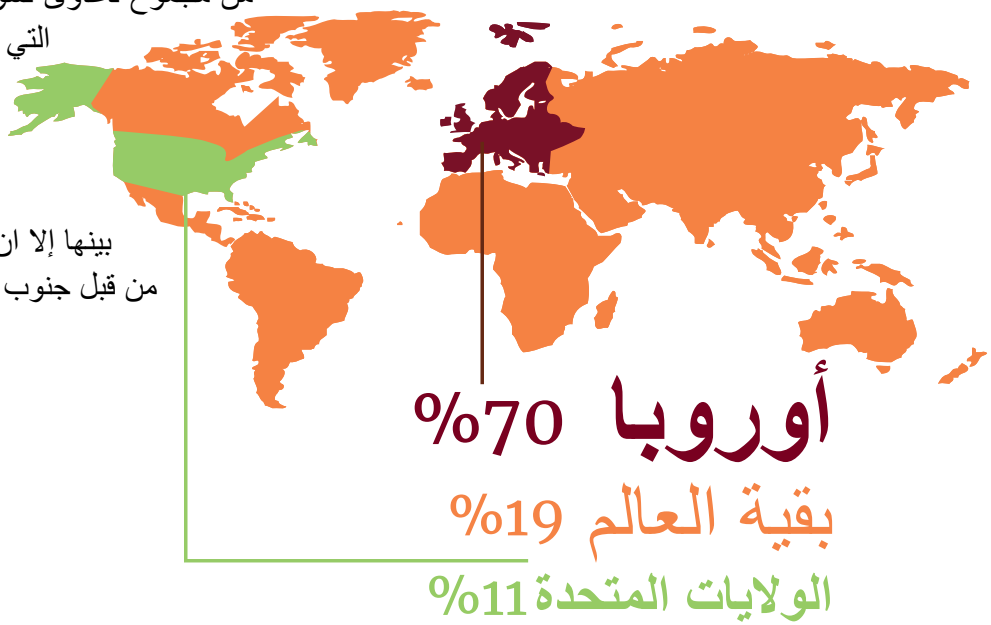

المعاهدات التي تم الاستناد اليها

قامت الدول الافريقية بالتصديق على 937 معاهدة استثمار ثنائية (من بينها 521 معاهدة دخلت حيز التنفيذ) مع دول داخل وخارج أفريقيا. ومعظم هذه الاتفاقيات تتضمن بنود تسمح برفع دعاوى تحكيم من قبل المستثمرين ضد الدول [11].

في دعاوى التحكيم التي تم رفعها ضد الدول الأفريقية، زعم معظم المستثمرين انه تم انتهاكات للحمايات التي توفرها لهم معاهدات الاستثمار الثنائية (100 قضية [12]، وفي قضيتين، تذرع المستثمرون بانتهاك بروتوكول الاستثمار ما بين دول مجموعة تنمية جنوب أفريقيا (SADC Investment Protocol)، وفي قضيتين أخريتين، تم الاستناد الى اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات، واستندت قضية أخرى إلى اتفاقية الاستثمار العربية، وأخرى إلى اتفاقية تجارة حرة (بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية).

القطاعات المتأثرة بدعاوى التحكيم

شهدت الدول الأفريقية ارتفاعا في عدد دعاوى التحكيم التي رفعت ضدهم، وعلى وجه خاص في قطاع البناء الذي يشكل 23.6% من مجموع الدعاوى، وتم تقديم ثلثي هذه الدعاوى بعد عام 2011. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدعاوى أثرت بشكل كبير على قطاعي الصناعة والتعدين.

الرسم (7) القطاعات العشرة الأولى من حيث عدد الدعاوي التي رفعت ضدها

مؤسسات التحكيم

بالرغم من وجود مراكز تحكيم عدة حول العالم حيث يتم تسوية المنازعات وثيقة الصلة بالاستثمارات، إلا ان 74,5% من دعاوى التحكيم المعروفة التي تم رفعها ضد الدول الأفريقية قد قدمت الى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار التابع للبنك الدولي (في 79 حالة). على سبيل المثال، 31 من بين 33 دعوى ضد مصر تم رفعها إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار التابع للبنك الدولي.

كما تم حل بعض النزاعات في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، هولندا (11 قضية) وغرفة التجارة الدولية (9 قضايا).

المؤسسة المشرفة على القضية	غرفة التجارة في ستوكهولم، السويد	مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي	غرفة التجارة الدولية	الدائمة للتحكيم	المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار التابع للبنك الدولي المحكمة الدائمة للتحكيم
عدد القضايا	1	1	9	11	79

المجموع 106 | مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي 5

NOTES

1 البيانات المقدمة في هذا التقرير محدثة لغاية شهر كانون الثاني 2019. تم إجراء عملية التحليل باستخدام قاعدة البيانات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجميع دعاوي الاستثمار التي تم رفعها ضد الدول الأفريقية. http://investmentpolicyhub.unctad.org/ISDS

2 بسبب غموض وعدم شفافية النظام، لا يمكننا الافتراض أن المعلومات حول جميع القضايا متاحة في المجال العام. http://investmentpolicyhub.unctad.org/ISDS

3 عندما تنتهي القضية بموجب تسوية بين الأطراف، يعود السبب عادة لأن الدولة وافقت على إما دفع التعويضات أو الخضوع لمطالب المستثمر (على سبيل المثال، دحر القوانين)

4 قضية مجموعة شركات هـ وهـ للاستثمارات ضد جمهورية مصر العربية. مقتطفات من تاريخ 6 أيار 2014. https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw7979.pdf

5 شركة يونيون فينوزا ضد جمهورية مصر العربية. https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw10061.pdf

6 هذا المبلغ مبني على مجموع 58 قضية حيث كان المبلغ الذي طالبت فيه الشركة معروفا. نظرا لغياب الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وغموض النظام، باتت المعلومات التي بحوزتنا تابعة لأكثر من نصف القضايا (54.7%)، ولا خطر في أن نقول أن المبلغ المطالب به قد يكون ضعف المبلغ المذكور.

7 تم حساب هذا المبلغ بناء على مجموع القضايا ال 25 حيث كان المبلغ الذي أمرت الدولة بدفعه أو وافقت على دفعه معروفا. أما المبالغ التي دفعها المستثمر فبقيت غير معلنة في 14 قضية.

8 إجمالي الناتج المحلي. البنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd?name_desc=true&view=map

9 لمحة عن التنموية. إحصائيات وفقا للمنطقة. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/Africa-Development-Aid-at-a-Glance-2018.pdf

10 مصر مسؤولة عن تقليص إمدادات الغاز. أخبار جار، أيلول 2018. https://globalarbitrationreview.com/article/1173690/egypt-liable-for-curtailing-gas-supplies

11 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مستكشف تسوية المنازعات الاستثمارية: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/advanced-search

12 دعاوى التحكيم مبنية على المعاهدات المصدقة بين الدول، وقد تشمل اتفاقيات تجارة حرة تحتوي على قسم لحماية الاستثمار، أو اتفاقيات محددة لحماية الاستثمار (معاهدات استثمار ثنائية).

13 غرفة التجارة الدولية: https://iccwbo.org/dispute-resolution-services/arbitration/icc-international-court-arbitration/

14 مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي: https://crcica.org/?AspxAutoDetectCookieSupport=1

15 غرفة التجارة في ستوكهولم: https://sccinstitute.com/

ترانز ناشيونال انستيتيوت عبارة عن معهد للأبحاث والمناصرة، ملتزم في بناء كوكب عادل، ديمقراطي ومستدام. لمدة تفوق ال ٠٤ عام، خدم المعهد كرابط استثنائي بين الحركات الاجتماعية، العلماء الواعدين وصانعي القرار.

www.tni.org